SIG
البوابة الذكية للاستثمار والاستشارات
Smart Investment & Consultancy Gateway

الاقتصاد العُماني . . .
حتمية التحولات النوعية

موجز

جدول المحتويات

الملخص	3
تطورات القطاع النفطي خلال الفترة (2021 - 2024)	7
تطورات قطاعات التنويع الاقتصادي خلال الفترة (2021 - 2024)	8
قطاع الصناعة التحويلية	8
قطاع السياحة	9
قطاع النقل والخدمات اللوجستية	10
قطاع الزراعة والثروة السمكية	11
قطاع التعدين	12
تشخيص أهم المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالتنويع الاقتصادي	13
الإنفاق الإنمائي	13
الاستثمارات الأجنبية	14
مؤشر التعقيد الاقتصادي	15
التوصيات الاستراتيجية	17

الملخص

إنجازات تنموية ملموسة عززت مكانة سلطنة عُمان اقتصاديًا واجتماعيًا

حققت سلطنة عُمان خلال العقود السنوات الخمسة الماضية إنجازات تنموية ملموسة أسهمت في تعزيز مكانتها الاقتصادية والاجتماعية إقليميًا ودوليًا، مدعومة باستثمارات واسعة في البنية الأساسية والتنمية البشرية وتحسين جودة الحياة. غير أن التحولات البنيوية في البيئة الاقتصادية المحلية والعالمية تفرض في المرحلة المقبلة ضرورة تطوير أدوات التنمية بما يضمن استدامة النمو الاقتصادي وتعزيز قدرته على توليد فرص العمل وتوسيع القاعدة الإنتاجية.

ضغوط ديمغرافية متزايدة تتطلب سياسات تشغيل وتنمية مهارات أكثر فاعلية

وتواجه السلطنة في هذا السياق مجموعة من التحديات المتداخلة، أبرزها التغيرات الديمغرافية وما يرافقها من تزايد أعداد الداخلين إلى سوق العمل، بما يستدعي رفع كفاءة سياسات التشغيل وتنمية المهارات. كما تفرض التحولات العالمية في قطاع الطاقة، ولا سيما التوجه نحو الطاقة النظيفة والمتجددة، إعادة مواءمة النموذج الاقتصادي بما يعزز التنويع والاستدامة. ويضاف إلى ذلك تأثير المتغيرات الجيوسياسية على المستويين الإقليمي والدولي، والتي تنعكس على تدفقات الاستثمار والتجارة وسلاسل الإمداد. فضلًا عن ذلك، تفرض الثورة الصناعية الرابعة وما تحمله من تطورات تكنولوجية متسارعة تحديات وفرصًا جديدة تتطلب تحديث أنماط الإنتاج وأدوات التنمية التقليدية، والانتقال نحو اقتصاد أكثر اعتمادًا على المعرفة والابتكار .

تحولات اقتصادية متسارعة تفرض تطوير أدوات التنمية لضمان استدامة النمو

وبناءً على ما تقدم، ورغم ما تفرضه التحديات الهيكلية والتحولات المتسارعة على المستويين الإقليمي والدولي ، فان سلطنة عمان تمتلك مجموعة من المقومات الاستراتيجية التي تعزز قدرتها على التكيف وتحقيق نمو مستدام بالمرحلة المقبلة. حيث تشكل القيادة الرشيدة وما تتمتع به السلطنة من ثقل دبلوماسي ومكانة دولية متوازنة، الى جانب موقعها الجغرافي الاستراتيجي والموارد الطبيعية المتنوعة والرصيد التنموي السابق قاعدة صلبة للانتقال إلى مرحلة تنموية اكثر تقدمًا. وتتيح هذه المقومات فرصة حقيقية لإعادة توجيه مسار التنمية نحو نماذج وأدوات حديثة تتواءم مع متغيرات العصر، وتدعم التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعًا ومرونة واستدامة، مستندة في ذلك إلى ما تحقق من منجزات، وقادرة على مواصلة مسيرة التقدم والازدهار على أسس مؤسسية وكفاءة اقتصادية أعلى.

وهذه المرحلة بطبيعتها تتطلب مشاركة فعّالة من كافة أطراف المجتمع، بما في ذلك الحكومة وقطاع الأعمال والمؤسسات المجتمعية، لضمان تنفيذ السياسات التنموية بانسجام وتحقيق الأهداف الوطنية. كما وقد تتطلب التركيز على الاستثمار والإنتاج والتصدير وريادة الأعمال، لتعظيم القيمة المضافة المحلية، وبناء صناعات وطنية قوية.

كما أن تعزيز اللامركزية ومنح المحافظات صلاحيات أوسع في إدارة النشاط الاقتصادي سيكون له أثر مباشر في تمكين الشركات المجتمعية لتصبح محركًا رئيسيًا للنمو المحلي.
وفي ضوء ما سبق، يقدّم هذا الموجز مجموعة من الرسائل الرئيسية التي تعكس الأولويات الاستراتيجية المقترح التركيز عليها خلال المرحلة المقبلة:

01

تعزيز أطر السياسات العامة:

تحتاج المرحلة القادمة إلى تعزيز التنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات المجتمعية، مع إدارة شاملة للسياسات المالية والنقدية والاستثمارية والصناعية، لضمان تحقيق أهداف التنمية بشكل متكامل وفعّال.

02

استثمار الفرص الإقليمية والدولية:

العمل على مواصلة تعزيز جاهزية السلطنة لاقتناص الفرص العالمية والإقليمية، بما يساهم في جذب الاستثمارات وتوسيع الإنتاج وفتح الأسواق للتصدير.

03

استثمار المقومات الوطني:

تمتلك السلطنة موارد طبيعية واسعة وموقعًا جغرافيًا استراتيجيًا وعلاقات دولية قوية، ما يمكنها من الوصول إلى التمويل والتكنولوجيا والأسواق.

04

تعزيز دور الإعلام:

من الضروري تعزيز الوعي المجتمعي بالفرص والتحديات وثقافة العمل والإنتاج والتشجيع على ثقافة ريادة الأعمال وتقديم نماذج وأفكار تنموية مبتكرة أكثر جرأة وواقعية، لدعم مسيرة التنمية الوطنية

1 التطورات الاقتصادية

أظهر الأداء الاقتصادي لسلطنة عُمان خلال الفترة (2021-2024)، والتي تمثل المرحلة الأولى من تنفيذ رؤية عُمان 2040 ضمن الخطة الخمسية العاشرة، مسار نمو إيجابي، حيث بلغ متوسط معدل النمو الحقيقي نحو 3.4%. وتعد هذه الخطة ثاني أغنى خطة خمسية من حيث الإيرادات العامة في تاريخ سلطنة عُمان الحديث منذ عام 1970م، مدفوعةً بالتحسن الملحوظ في أسعار النفط. فقد بلغ متوسط سعر برميل النفط خلال الفترة المذكورة نحو 81 دولارًا أمريكيًا.

%3.4

متوسط معدل النمو الحقيقي خلال الفترة (2021 - 2024)

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة)

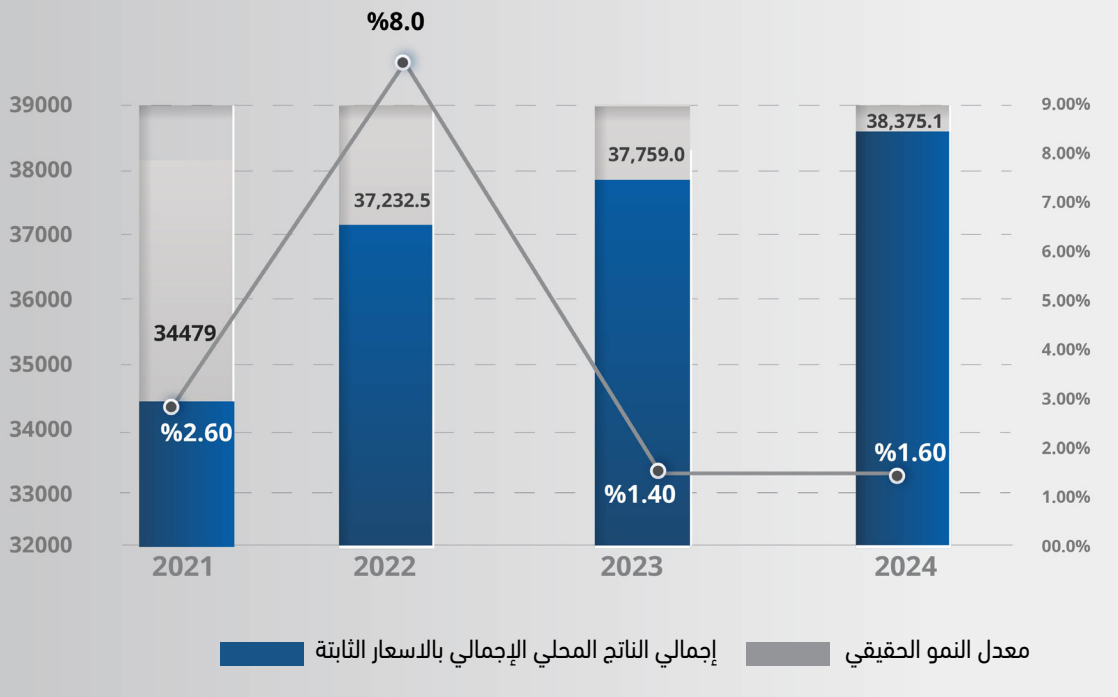

وفي سياق متابعة أداء قطاعات التنويع الاقتصادي خلال الفترة (2021-2024)، تُظهر البيانات ارتفاع القيمة المضافة لهذه القطاعات مجتمعة من 6,538.9 مليون ريال عُماني في عام 2021م إلى نحو 7,790.8 مليون ريال في عام 2024م. كما ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) من 19.0% في العام 2021م إلى 20.3% خلال العام 2024م.

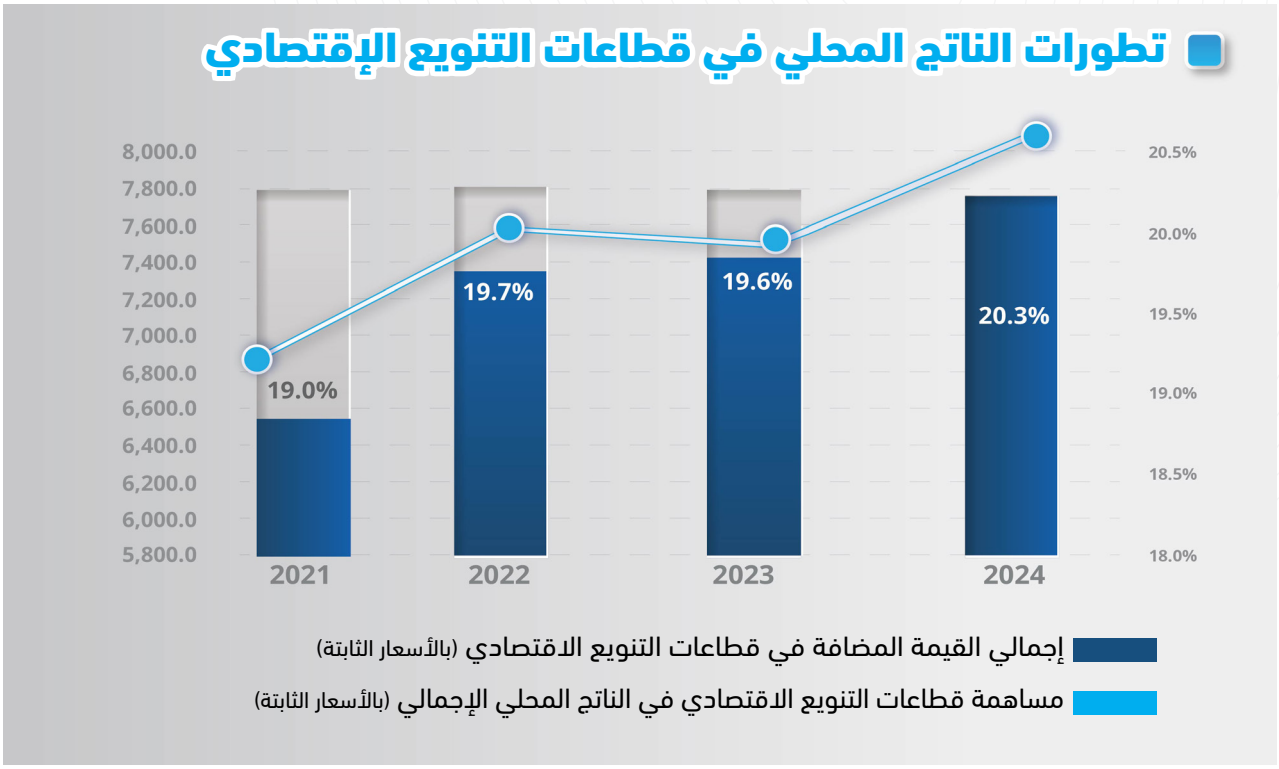

2 تطورات القطاع النفطي خلال الفترة (2021 - 2024)

شهد القطاع النفطي خلال الفترة (2021–2024) تطورات ملحوظة تعكس تأثير المتغيرات الإقليمية والعالمية في أسواق الطاقة. حيث بلغت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي نحو 32.2% في المتوسط خلال هذه الفترة، مما يؤكد استمرار دوره كأحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني. وقد سجلت القيمة المضافة للقطاع النفطي خلال العام 2024 حوالي 11,895.1 مليون ريال عُماني، توزعت بين نشاط النفط الخام بقيمة 9,974.2 مليون ريال عُماني ونشاط الغاز الطبيعي بنحو 1,920.9 مليون ريال عُماني. وجاء هذا الأداء في ظل تحسن نسبي في أسعار النفط العالمية، حيث بلغ متوسط سعر البرميل حوالي 81 دولار أمريكي، الأمر الذي ساهم في تعزيز الإيرادات النفطية.

%32.2

متوسط مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2021 - 2024)

ومع ذلك، تأثرت مستويات النمو في نشاط النفط الخام بتراجع كميات الإنتاج، ليبلغ معدل النمو السنوي المتوسط نحو 1.7%. في المقابل، حقق قطاع الغاز الطبيعي أداء أفضل وبمعدل نمو بلغ حوالي 5.7%، مدعومًا بارتفاع الطلب العالمي على الطاقة النظيفة وزيادة الاستثمارات.

تطورات الناتج المحلي في الأنشطة النفطية

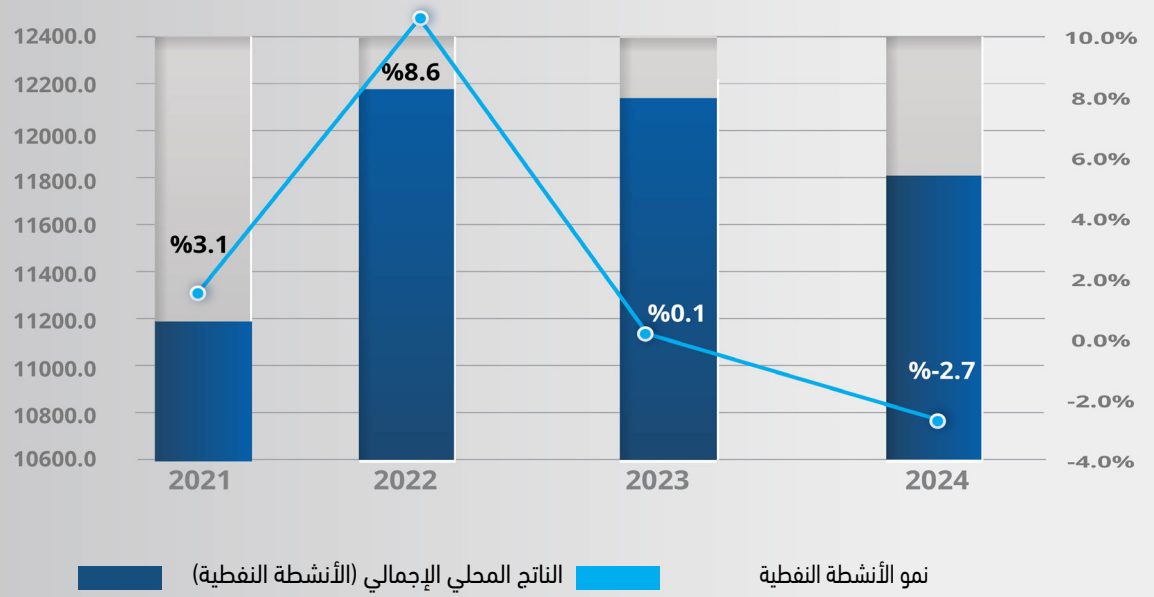

3 تطورات قطاعات التنويع الاقتصادي خلال الفترة (2021 - 2024)

قطاع
الصناعة التحويلية

سجّل قطاع الصناعات التحويلية في سلطنة عُمان نموًا ملحوظًا خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الخمسية العاشرة، حيث بلغ متوسط النمو الحقيقي نحو 6.6 ٪ خلال الفترة (2021م–2024م)، لترتفع القيمة المضافة للقطاع إلى حوالي 3.6 مليار ريال عُماني في عام 2024م، وبما يمثل مساهمة تصل إلى نحو 9.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويُعزى هذا الأداء إلى الجهود المستمرة لتطوير البنية التحتية للصناعات التحويلية، وارتفاع الاستثمارات الأجنبية في القطاع، بما يعزز القدرة الإنتاجية والتنافسية على المستويين الإقليمي والدولي.

كما ساهمت سياسات تحسين بيئة الأعمال في تقديم الحوافز والإعفاءات للمستثمرين، وتطوير المناطق الصناعية وربطها بشبكات النقل والخدمات اللوجستية، في تعزيز كفاءة العمليات وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، لعب التحول الرقمي واعتماد التقنيات الحديثة في التصنيع دورًا محوريًا في تحسين الكفاءة التشغيلية، إلى جانب التركيز على توسيع الصادرات وتعزيز جودة المنتجات العُمانية في الأسواق العالمية.

%6.6

متوسط النمو الحقيقي لقطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة (2021 - 2024) بينما بلغت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ما يقارب

% 9.4

تطورات القيمة المضافة في نشاط الصناعة التحويلية

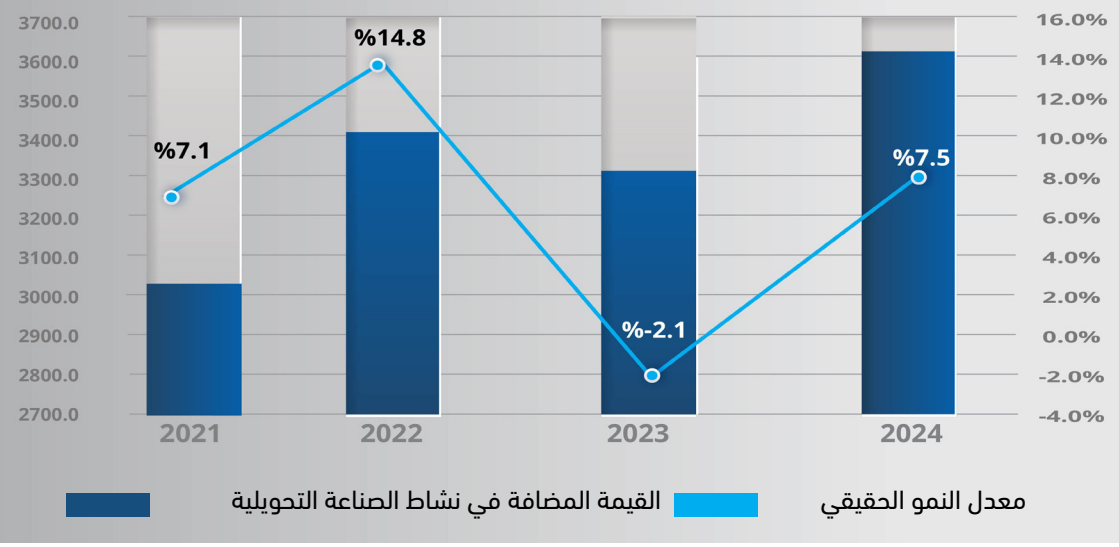

قطاع السياحة

سجّل قطاع السياحة تحسن خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الخمسية العاشرة، إذ بلغ متوسط النمو الحقيقي نحو 6.1٪، لترتفع القيمة المضافة إلى ما يقارب 690.9 مليون ريال عُماني في عام 2024، وبمساهمة بلغت 1.8 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويُعزى هذا الأداء الإيجابي إلى تعافي القطاع من تداعيات الجائحة الصحية، وزيادة الاستثمارات الحكومية والخاصة في تطوير المناطق والمشاريع السياحية المتكاملة، وتحسين جودة الخدمات والمرافق، وتنويع المنتجات السياحية بما يتناسب مع توجهات رؤية عُمان 2040 الرامية إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام.

%1.8

مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي بينما بلغ متوسط النمو الحقيقي

%6.1

ويكتسب قطاع السياحة زخمًا متسارعًا بفضل ارتفاع أعداد الزوار وتنامي الإيرادات السياحية، إلى جانب النمو الملحوظ في معدلات إشغال الفنادق والتوسع المستمر في الاستثمارات السياحية. كما يشهد القطاع تقدمًا ملموسًا في عدد من المشاريع الكبرى، من أبرزها مشروع يتي وينكت، والمدينة السياحية المتكاملة في صلالة، وتطوير المناطق السياحية في الجبل الأخضر، ما يعزز جاذبية هذه الوجهات السياحية ويزيد من قدرتها على استقطاب السياح.

كما تركز الجهود الحالية على تعزيز التكامل بين قطاع السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، بما يسهم في تعظيم الأثر الاقتصادي للقطاع، وترسيخ دوره كمحرك رئيسي للتنويع الاقتصادي، وجذب الاستثمارات الإقليمية والدولية، بما يدعم نمو هذا القطاع ويعزز مكانة سلطنة عُمان كوجهة سياحية متميزة على المستويين الإقليمي والعالمي.

تطورات القيمة المضافة في قطاع السياحة

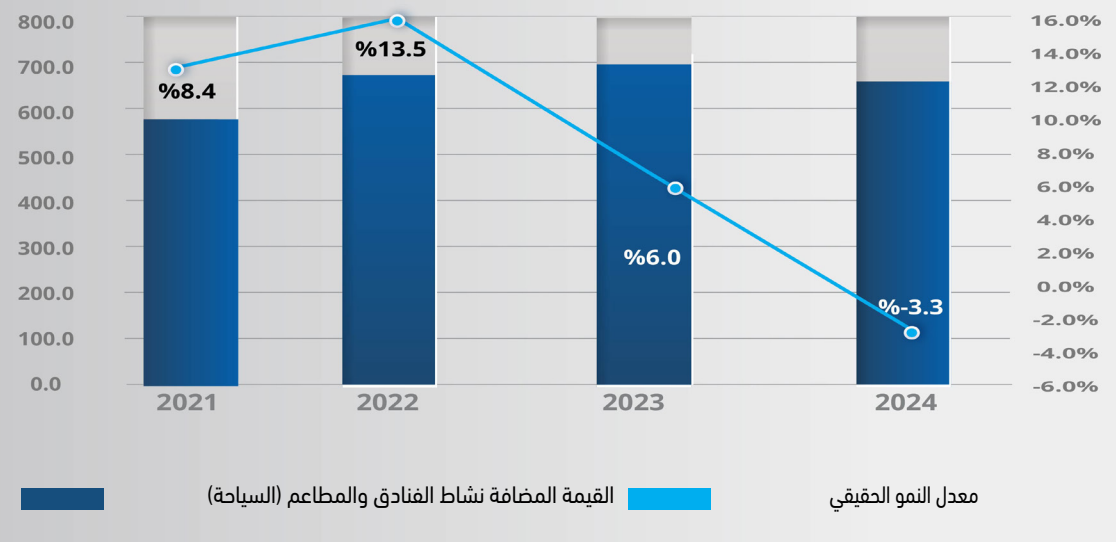

قطاع

النقل والخدمات اللوجستية

سجّل قطاع النقل والخدمات اللوجستية تحسناً في الأداء خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الخمسية العاشرة، إذ بلغ متوسط معدل النمو الحقيقي نحو 9.6% خلال الفترة (2021م–2024م)، لتصل القيمة المضافة للقطاع إلى نحو 2.2 مليار ريال عُماني في عام 2024م، وبمساهمة بلغت حوالي 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويعكس هذا الأداء المتقدم الدور المتنامي للقطاع كأحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، مدفوعًا بالاستثمارات الاستراتيجية في البنية الأساسية للنقل والموانئ والمطارات والمناطق اللوجستية، إضافةً إلى التوسع في التحول الرقمي في سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية بما يعزز مكانة عُمان كمركز لوجستي إقليمي وعالمي.

%9.6

متوسط معدل النمو الحقيقي لقطاع النقل والخدمات اللوجستية خلال الفترة (2021 - 2024)

بينما بلغت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ما يقارب

% 5.8

تطورات القيمة المضافة في نشاط النقل والتخزين

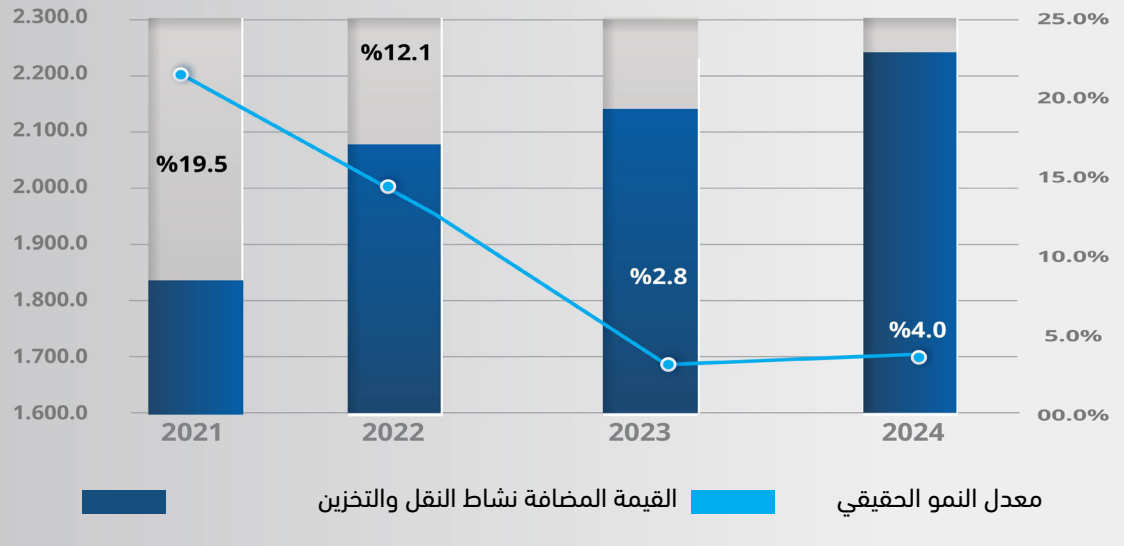

قـطـاع

الـزراعة والـثروة الـسـمكية

شهد قطاع الزراعة والثروة السمكية (الأمن الغذائي) تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الخمسية العاشرة، حيث سجل متوسط نمو حقيقي بلغ نحو 7.3% خلال الفترة (2021م–2024م)، لترتفع القيمة المضافة إلى نحو 1.03 مليار ريال عُماني في العام 2024م، مع مساهمة بلغت حوالي 2.7% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويُعزى هذا الأداء إلى الجهود لتعزيز الإنتاج المحلي وتنويع المحاصيل الزراعية، إلى جانب تطوير البنية التحتية للقطاع، بما في ذلك مشاريع الري الحديثة، وتحسين تقنيات الاستزراع السمكي، ودعم المزارعين والاستزراع السمكي، بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الأساسية. كما ساهمت المبادرات الحكومية في إدخال التقنيات الحديثة والزراعة الذكية، وتحسين إدارة الموارد المائية، مع التركيز على زيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية والسمكية لرفع كفاءة القطاع، وتعزيز نموه المستدام.

"%7.3

متوسط النمو الحقيقي لقطاع الزراعة والثروة السمكية خلال الفترة (2021 - 2024) بينما بلغت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ما يقارب

% 2.7"

تطورات القيمة المضافة في أنشطة الزراعة والثروة السمكية

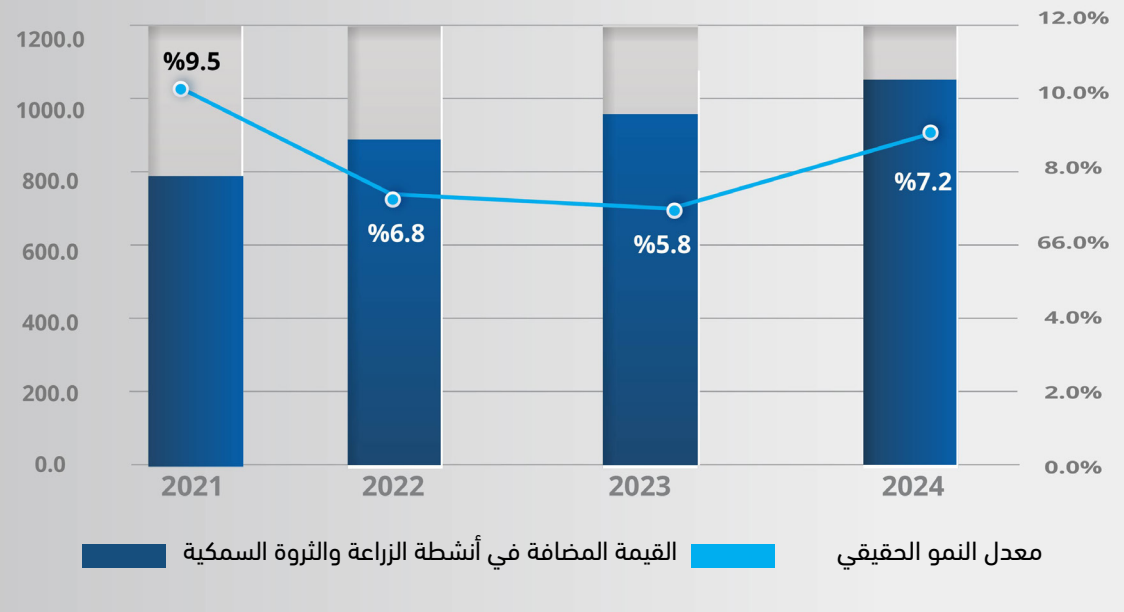

قطاع
التعدين

%0.6

مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الاجمالي

يعد قطاع التعدين أحد المرتكزات الاساسية في مسار التنويع الاقتصادي، لما تمتلكه السلطنة من ثروة معدنية متنوعة تشمل النحاس والكروم والمنغنيز والجبس والحجر الجيري والسيليكا. وينظر الى القطاع باعتباره رافدًا مهمًا للإيرادات الحكومية ومحركًا لتعزيز القيمة المضافة المحلية، من خلال تطوير الصناعات التعدينية التحويلية وتوسيع الاستثمارات في مجالات التنقيب والانتاج والمعالجة. ووفقا لأحدث البيانات، بلغت القيمة المضافة لقطاع التعدين نحو 219 مليون ريال عماني في عام 2024، مسجلة مساهمة بنحو 0.6% من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.

ويواجه القطاع في المرحلة الحالية مجموعة من التحديات، من أبرزها الحاجة الى رفع كفاءة العمليات التشغيلية وتبني التقنيات الحديثة في الاستكشاف والانتاج. كما تعمل الحكومة على تحفيز الاستثمارات النوعية وتطوير الصناعات التعدينية ذات القيمة المضافة، الى جانب تعزيز البنية التحتية الداعمة.

تطورات القيمة المضافة في نشاط التعدين

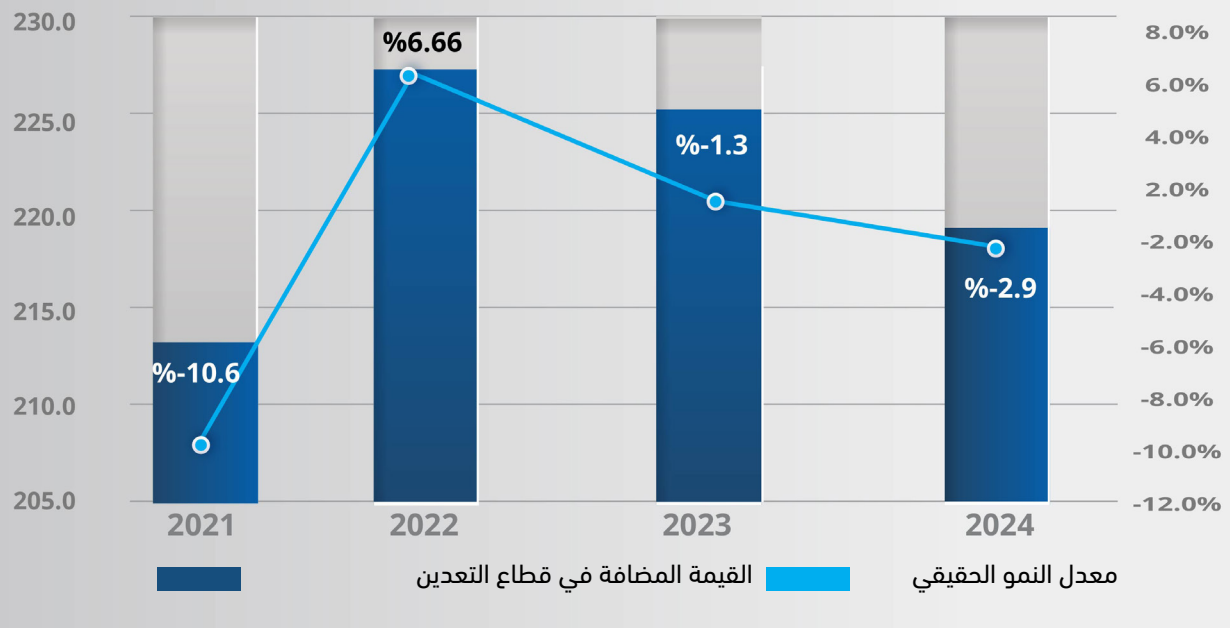

4 تشخيص أهم المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالتنويع الاقتصادي

الإنـفـاق الإنـمـائي

تُظهر بيانات الميزانية العامة أن الإنفاق التنموي لا يشكل سوى حوالي 8 % من إجمالي الإنفاق العام، بينما لا تتجاوز حصة القطاعات الرئيسة للتنويع الاقتصادي—مثل الزراعة والثروة الحيوانية، واللوجستيات، والسياحة، والتعدين، والصناعة—5% فقط من هذا الإنفاق. وتُعد هذه النسبة منخفضة نسبيًا مقارنة بحجم الطموحات الوطنية في تحقيق نمو مستدام قادر على توليد الوظائف وتنويع الهياكل الإنتاجية، ما يجعل من الضروري تعزيز الإنفاق الإنمائي لدعم أداء القطاعات الإنتاجية والخدمية.

%8

نسبة الإنفاق التنموي من اجمالي الإنفاق العام

وتكتسب أهمية هذا التوجّه زخماً أكبر إذا ما ارتبط بتطوير البنية الأساسية للتجمعات الاقتصادية والصناعية، وزيادة المخصصات الموجّهة للترويج الاستثماري، بما يسهم في جذب الاستثمارات الخاصة والأجنبية نحو مجالات التنويع الاقتصادي. وتُظهر الدراسات أن القطاعات ذات الأثر الاقتصادي المضاعف—كالصناعات التحويلية والزراعة والثروة السمكية والتعدين والسياحة—تمثل محركًا رئيسًا للنمو، وبالتالي فإن الاستثمار فيها يحقق قيمة مضافة أعلى مقارنة بغيرها من القطاعات.

رفع الإنفاق الإنمائي ضرورة استراتيجية في سبيل تحقيق التنويع الاقتصادي

ومن هذا المنطلق، فإن رفع الإنفاق الإنمائي على القطاعات الاستراتيجية، لا سيما الزراعة والثروة السمكية والتعدين بوصفها مدخلات أساسية للصناعات التحويلية، يُعد وصفة ناجحة لتعزيز الاقتصاد العُماني، إذ يساهم في تلبية الطلب المحلي، وتقليل خروج الاموال المرتبط بالواردات، وزيادة الصادرات وتدفقات العملة الأجنبية. كما أن الاستثمار في قطاعات مثل اللوجستيات والسياحة سيؤدي إلى خلق فرص عمل إضافية، وتحقيق التوازن في ميزان الخدمات، ما يعزز استدامة النمو ويقوي أسس التنويع الاقتصادي على المدى المتوسط.

الاستثمارات الأجنبية

شهدت سلطنة عُمان خلال السنوات الأخيرة تقدمًا ملحوظًا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ سجلت قفزات إيجابية على صعيد التدفقات الاستثمارية، إلا أن الغالبية العظمى من هذه الاستثمارات—أي أكثر من 80%—تتركز في قطاع النفط والغاز. في المقابل، لا تزال قطاعات التنويع الاقتصادي، مثل الصناعات التحويلية (8.9%) والزراعة والثروة السمكية (أقل من 1 %) والسياحة (0.4%)، تعاني من نقص واضح في الاستثمارات الموجهة للنهوض بها، مما يحد من قدرتها على لعب دور فاعل في تعزيز النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل.

شهدت السلطنة تقدمًا ملحوظًا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

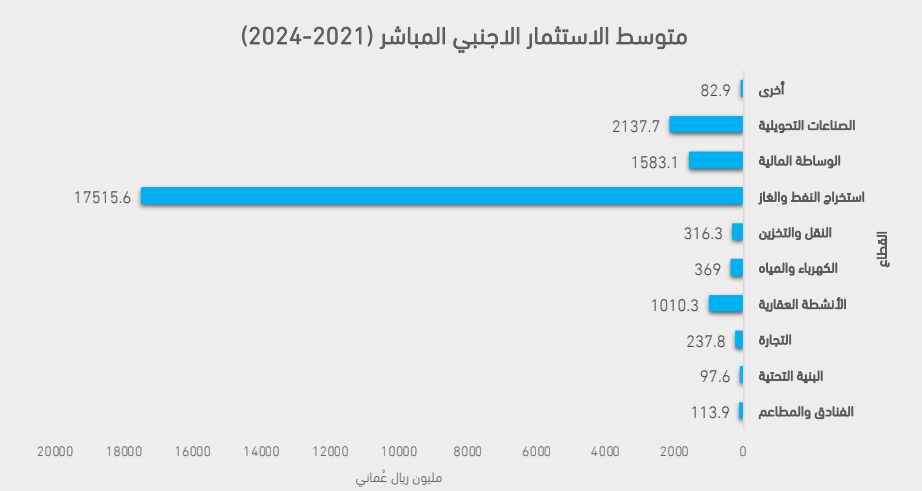

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ديسمبر 2025.

%1.3

نسبة التمويل الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بينما المقرر من قبل البنك المركزي العُماني في الاساس

%5

ويزداد هذا التحدي تعقيدًا بالنظر إلى أن الائتمان المصرفي في سلطنة عُمان موجه بشكل رئيسي إلى المؤسسات والشركات الحكومية وموظفي القطاع العام، بينما تعاني شركات القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من محدودية التمويل. ويشير تقرير الاستقرار المالي لعام 2025 الصادر عن البنك المركزي العُماني إلى فجوة كبيرة في تخصيص الائتمان لهذه المؤسسات، إذ بلغت نسبة التمويل الممنوح لها 1.3%. فقط من النسبة المقررة في الأساس عند 5 % أي بفجوة تصل إلى 1.9%. ويبرز هذا الواقع الحاجة الملحّة إلى تعزيز آليات التمويل وتوفير الدعم المالي اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتتمكن من المساهمة بفاعلية في مسيرة التنويع الاقتصادي.

وفي هذا السياق، يتطلب الأمر وضع استراتيجيات تمويلية مبتكرة، أبرزها رفع النسبة المقررة للتمويل الموجه للشركات الصغيرة والمتوسطة إلى 7%، إلى جانب تفعيل شركة لضمان القروض توفر التمويل المطلوب بشروط مناسبة وتكاليف معقولة، بما يضمن تغطية مختلف القطاعات الاقتصادية. هذه الخطوات تمثل مفتاحًا لتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، وتشجيع ريادة الأعمال، وخلق بيئة استثمارية أكثر جاذبية ومرونة، بما يسهم في تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية للسلطنة.

مـؤشـر
التعقـيد الاقـتصادي

يمثل مؤشر التعقيد الاقتصادي مقياسًا كميًا لقدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات متنوعة ومعقدة، ويعكس حجم المعرفة المتراكمة والقدرة على الابتكار والتصنيع والمنافسة على المستويين الإقليمي والعالمي. ويُعد هذا المؤشر أداة رئيسية لتقييم مدى استعداد الاقتصاد لتحقيق النمو المستدام، وتحويل الإنتاج نحو قطاعات عالية القيمة المضافة، بما يتيح تعزيز الإنتاجية ورفع مستوى المنافسة الدولية.

تشير بيانات عام 2023 إلى أن سلطنة عُمان احتلت المرتبة 66 من بين 145 دولة بدرجة تعقيد بلغت 0.15-، ما يضعها ضمن تصنيف متواضع عالميا. ويعكس هذا التصنيف محدودية هيكلية في الاستثمار بالقطاعات ذات القيمة المضافة العالية والمعرفة المتقدمة، إذ لا يزال ملف الصادرات العُمانية يتركز على الهيدروكربونات والمواد الأساسية مثل النفط الخام، الأسمدة، والمعادن نصف المصنعة. ومع أن الحكومة تولي أهمية كبيرة لتنويع الإنتاج ضمن رؤية رؤية عُمان 2040، وتعزز بيئة الأعمال والمناطق الاقتصادية الخاصة، فإن مؤشر التعقيد الاقتصادي يظهر تقدمًا محدودًا، ما يشير إلى فرصة استراتيجية لاستثمار القطاعات عالية التعقيد وتحقيق تحولات نوعية في الاقتصاد الوطني.

وبهدف إنتاج منتجات وخدمات عالية المعرفة، يجب التركيز على المجالات الواعدة مثل التصنيع المتقدم، الصناعات الدوائية والكيماويات المتخصصة، اللوجستيات الذكية والنقل عالي التقنية، والتقنيات الخضراء والطاقة المتجددة، التكنولوجيا الزراعية ومعالجة الأغذية، وصناعات الشق السفلي للمعادن. ويتطلب هذا التحول تعزيز الابتكار واستقطاب الشركات العالمية، وتطوير رأس المال البشري المؤهل لدعم الإنتاج المعقد، وتطوير سلاسل القيمة الوطنية عبر مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يعزّز الانتقال نحو اقتصاد أكثر تعقيدًا ويتكامل مع الفضاء الإنتاجي الإقليمي والعالمي. ويعد الاستثمار في هذه القطاعات استراتيجية مدروسة يمكنها تعزيز الإنتاجية، ورفع الصادرات، وخلق وظائف عالية المهارة، بما يضمن تحقيق أهداف رؤية عُمان 2040 واستدامة النمو الاقتصادي.

-0.15

درجة التعقيد الاقتصادي التي حققتها سلطنة عُمان في عام 2023، ما وضعها في المرتبة 66 من بين 145 دولة على مستوى العالم.

فرصة استراتيجية لاستثمار القطاعات عالية التعقيد وتحقيق تحولات نوعية في الاقتصاد الوطني.

فضاء المنتجات في سلطنة عُمان (2023)

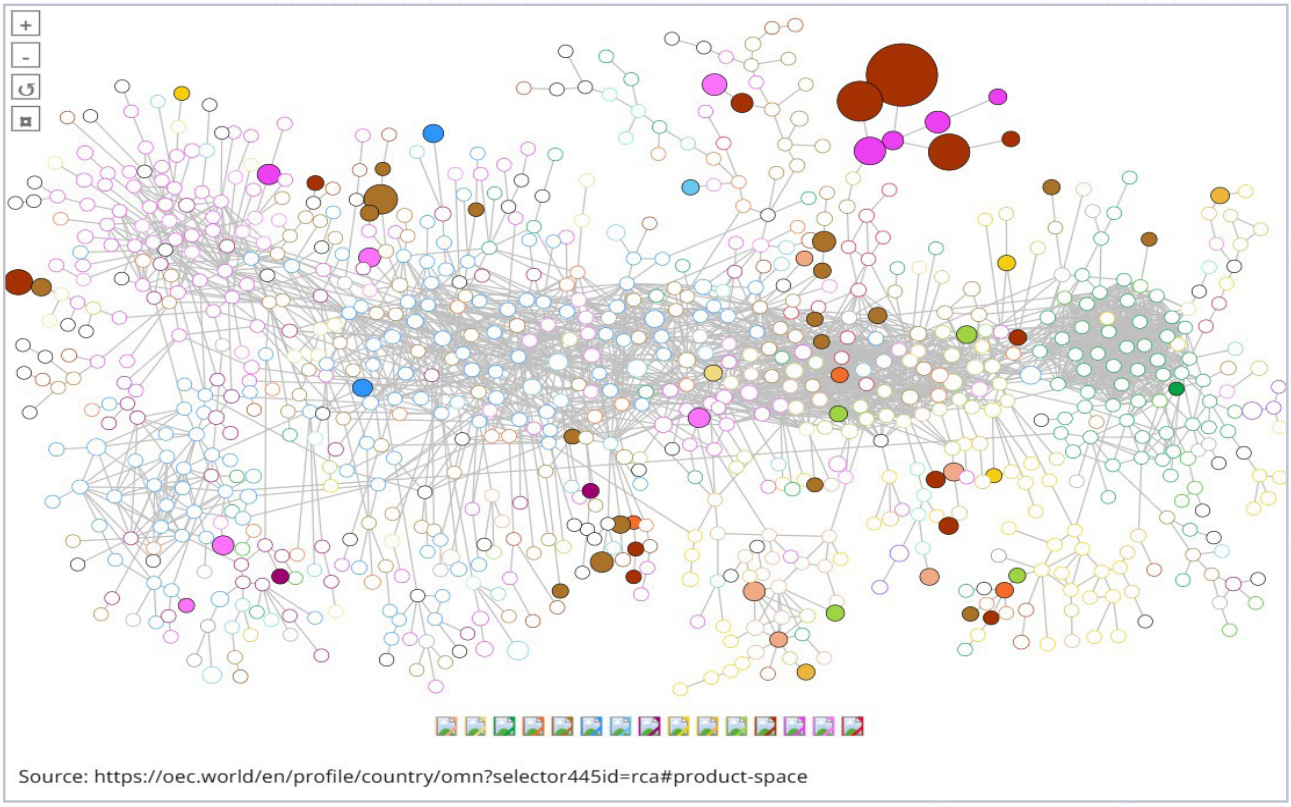

Source: https://oec.world/en/profile/country/omn?selector445id=rca#product-space

5 التوصيات الاستراتيجية

01

الاستمرار في تعميق دور القطاع الخاص في الاستثمار والإنتاج والتصدير، ورفع مساهمته في خلق وظائف نوعية للعمالة الوطنية، عبر حزمة سياسات وحوافز واضحة تشمل تسهيل الوصول إلى التمويل، وتحفيز المشاريع الكبرى، وتحسين البيئة التنظيمية بما يدعم المبادرات القائمة على المعرفة والتكنولوجيا..

02

تحويل القطاعات القائمة على الموارد (الأسماك، المعادن، الزراعة) إلى صناعات عالية القيمة الاقتصادية، من خلال سياسات داعمة للابتكار والبحث والتطوير وتوليد وظائف نوعية عالية المهارة.

03

تسريع التكامل اللوجستي بين المناطق الاقتصادية والموانئ وشبكات النقل لرفع القدرة التنافسية للصناعات الوطنية وتعزيز كفاءتها.

04

تعزيز بيئة الأعمال والاستثمار عبر تبسيط الإجراءات التنظيمية وجذب الاستثمارات النوعية في قطاعات التنويع الاقتصادي ذات المضاعف المرتفع، وفي مقدمتها الصناعات التحويلية والسياحة والقطاعات الإنتاجية الواعدة.

05

ضرورة تعزيز دور القطاع المصرفي في تمويل الأنشطة الإنتاجية، ومعالجة فجوة التمويل بين الفرص الاستثمارية ومكامن القوة الاقتصادية من جهة، وتواضع التمويل الموجّه للقطاعات الإنتاجية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى، مقابل هيمنة القروض الاستهلاكية. ويشمل ذلك تطوير حجم وكفاءة البنوك، وتنشيط بنوك الاستثمار، وتوسيع دور قطاع التأمين بما يدعم إدارة المخاطر والأنشطة الاقتصادية.

06

تعظيم الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة، مثل الاتفاقية مع الولايات المتحدة—أكبر اقتصاد عالمي بعدد سكان يبلغ 340 مليون نسمة—واتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع الهند—رابع أكبر اقتصاد عالمي بعدد سكان يبلغ 1.4 مليار نسمة. وذلك بهدف ترسيخ مكانة السلطنة كمركز لوجستي إقليمي وعالمي، يسهل تدفق التجارة عبر الأسواق الرئيسية تشمل الهند، الولايات المتحدة، الصين، روسيا، والمملكة العربية السعودية، وغيرها من الاقتصادات الكبرى، في ظل بيئة تجارية معقدة تتزايد فيها الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

07

الحاجة إلى تحول هيكلي في دورة الأنشطة التجارية للحد من الاعتماد على النفط والغاز ، وتقليص تسرب الأموال خارج الاقتصاد، بما يعزز الترابطات المحلية ويرفع معدلات النمو ومضاعف الإنفاق وتوليد فرص العمل، من خلال تعزيز الصادرات ورفع تنافسية السلطنة وجذب الاستثمارات، إلى جانب سياسات تقلل التسربات من الدورة الاقتصادية المحلية.

وفي الختام

يؤكد هذا الموجز أن تحقيق التنمية المستدامة لا يُعد مسؤولية جهة بعينها، بل هو مشروع وطني مشترك يتطلب نهجًا تشاركيًا في تحديد الأولويات، وصياغة الأهداف، وتنفيذ السياسات والبرامج. إذ إن فاعلية الجهود التنموية ترتبط بمدى تكامل الأدوار وتضافرها بين المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص المحلي والأجنبي، ومؤسسات المجتمع المدني، بما يعزز كفاءة التنفيذ، ويضمن استدامة الأثر التنموي، ويُسهم في تحقيق الأهداف الوطنية على أسس من الشراكة والمسؤولية المشتركة.

إخلاء مسؤولية: تم تجميع المعلومات الواردة في هذا التقرير من مصادر متعددة، بما في ذلك المعلومات المتاحة للعامة، والتقارير الاقتصادية، وآراء الخبراء. وعلى الرغم من أن شركة البوابة الذكية للاستثمار (SIG) قد بذلت أقصى الجهود لضمان دقة المعلومات وموثوقيتها، فإنها لا تقدم أي تعهدات أو ضمانات، صريحة كانت أم ضمنية، بشأن اكتمال هذه المعلومات أو مدى ملاءمتها لأي غرض محدد.

SIG

البوابة الذكية للاستثمار والاستشارات

Smart Investment & Consultancy Gateway

omaninvestgateway.com

yousufh@omaninvestgateway.com

md.office@omaninvestgateway.com

SIG

0096899313714

yousufh@omaninvestgateway.com

SIG

البوابة الذكية للاستثمار والاستشارات

Smart Investment & Consultancy Gateway